OPEN ACCESS
Received: 13/01/2024
Accepted: 19/03/2024

مجلة الآداب

Ibn Hibban's Leniency Claim in Authentication: An Inductive Study of His Sahih (Authentic Collection) in Light of Al-Albani and Shuaib Al-Arnaut's Rulings

Dr. Hamed Ahmed Yahya Ali Salah *

Ha607615@gmail.com

Abstract

The study aims to examine Ibn Habban's chain of transmission and text Sahih (authentic collection) approach, investigate the hadiths of Ibn Habban's Sahih and compare each hadith therein with the Al-Albani and Shuaib Al-Arnaoot's rulings in their commentaries on Ibn Habban's Sahih, elucidating their agreement on authentication and weakening hadiths. The inductive, analytical, and comparative approach was employed. The study consists of an introduction and two sections. The introduction presented biography of Ibn Habban, and a collection of the statements of the scholars who stated his leniency in authentication. Section one discussed Ibn Habban's Sahih methodology. Section two inductively examined the hadiths of Ibn Habban's Sahih in light of Al-Albani and Shuaib Al-Arnaoot's rulings . The study key results showed that Ibn Habban's Sahih was a significant reliable book in authentic hadiths identification, and that Ibn Habban's leniency in authentication was an unfounded claim. It was also revealed that the number of hadiths that crossed the bridge with the agreement of one of them with Ibn Habban reached (7219) out of (7491), strongly refuting the claim of leniency attributed to Ibn Habban.

Keywords: Inductive Study of Hadiths, Ruling on Hadith, Authentic Hadiths, Ibn Habban's Sahih.

* Assistant Professor of Hadith Sciences - Department of Islamic Studies - Faculty of Arts and Humanities - National University - Republic of Yemen.

Cite this article as: Salah Hamed Ahmed Yahya Ali, Ibn Hibban's Leniency Claim in Authentication: An Inductive Study of His Sahih (Authentic Collection) in Light of Al-Albani and Shuaib Al-Arnaut's Rulings, *Journal of Arts, 12* (2), 2024: 845 - 877.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/arts.v12i2.1983

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 13/ 01/ 2024
تاريخ القبول: 19/ 03/ 2024

مجلة الآداب

دعوى تساهل ابن حبان في التصحيح: دراسة استقرائية في صحيحه في ضوء أحكام الألباني وشعيب الأرنؤوط

د. حامد أحمد يحيى علي صلاح *
Ha607615@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى دراسة المنهجية العلمية لابن حبان في صحيحه للأسانيد والمتون، ثم استقراء أحاديث صحيح ابن حبان ومقارنة كل حديث فيه بما حكم عليه الألباني وشعيب الأرنؤوط في تعليقهما على صحيح ابن حبان، ثم بيان ما اتفقا على تصحيحه وما اتفقا على تضعيفه وما انفرد كل واحد منهما بتضعيفه، وما انفرد كل واحد منهما بتصحيحه، وقد اتبعت في هذا المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن المدعم بالأمثلة والبراهين، من خلال: مقدمة وتمهيد ومبحثين مبحثين، أما التمهيد ففيه ترجمة مختصرة لابن حبان، وجمْع أقوال العلماء الذين نصوا على تساهله في التصحيح، وأما المبحث الأول: فيه منهج ابن حبان في صحيحه، والمبحث الثاني: فيه استقراء أحاديث صحيح ابن حبان في ضوء أحكام الألباني وشعيب الأرنؤوط، وأبرز النتائج فيه أن صحيح ابن حبان كتاب معتبر في معرفة الصحيح وله رتبة عالية بين كتب الحديث، ودعوى تساهله في التصحيح دعوى عارية من الصحة كما تبين في ثنايا البحث. وقد بلغ عدد الأحاديث التي جازت القنطرة بموافقة أحدهما لابن حبان (7219)، من أصل (7491)، وهذا القدر كافٍ في دفع دعوى التساهل الذي اتهم به ابن حبان.

الكلمات المفتاحية: استقراء الأحاديث، الحكم على الحديث، الأحاديث الصحيحة، صحيح ابن حبان.

* أستاذ الحديث وعلومه المساعد - قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الجامعة الوطنية- الجمهورية اليمنية.

للاقتباس: صلاح، حامد أحمد يحيى علي، دعوى تساهل ابن حبان في التصحيح: دراسة استقرائية في صحيحه في ضوء أحكام الألباني وشعيب الأرنؤوط، *مجلة الآداب*، *12* (2)، 2024، 845-877.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين. **أما بعد:**

فعلم التصحيح والتضعيف هو الثمرة الحقيقية من جميع علوم الحديث، كالجرح والتعديل والعلل ومختلف الحديث، وغير ذلك مما ينبني عليه التصحيح والتضعيف، وبناء على هذه العلوم ظهرت ثمرة تمييز الحديث الصحيح والحسن من الحديث الضعيف والموضوع.

وكل عالم ارتسم منهجية سار عليها في كتبه، فمنهم من أفرد الصحيح ومنهم من أفرد الضعيف ومنهم من جمع بين الصحيح والضعيف كأصحاب السنن الأربع. ومن العلماء الذين أفردوا الصحيح الإمام الحافظ ابن حبان البستي مؤلف كتاب الصحيح المسمى بـ: "التقاسيم والأنواع".

وصحيح ابن حبان كتاب نفيس، جليل القدر، عظيم الفائدة، حرَّرَهُ مؤلفه أدق تحرير، وجوَّده أحسن تجويد، وحقق أسانيده ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، وما أظنه أخل بشيء مما التزم، إلا ما يخطئُ فيه البشر، وما لا يخلو منه عالم محقق.

ونظرا لما اشتهر عند كثير من علماء عصرنا، ومن قبلهم أن ابن حبان متساهل في التصحيح يوثق ما يضعفه العلماء ويصحح ما يرغب عنه أهل التحقيق، فقد أدى ذلك إلى عدم الاعتماد على آرائه وأقواله، وهذا بُعد عن الصواب ورغوب عن التحقيق، وهكذا لا يكاد يخلو كتاب من كتب مصطلح الحديث خاصة وكتب الفقه وشروح الحديث عمومًا من النص على تساهل ابن حبان.

وإنصافًا لهذا الإمام الكبير رأيت أن أعطي هذه المسألة حقها في البحث والاستقراء مدعمة بالأدلة العلمية كما سيأتي في ثنايا البحث، مع التنبيه إلى أن علم التصحيح والتضعيف وإن كانت له أصول وقواعد ثابتة؛ فإن تطبيقاته محل اجتهاد كحال علم الفقه، فقد يختلف علماء الحديث في تصحيح حديث، وقد يتغير اجتهاد العالم الواحد، فيضعف حديثاً في وقت، ويحسنه أو يصححه في وقت آخر، وكذا العكس، وربما وقع من المجتهد في هذا العلم الوهم والسهو والخطأ، كحال المجتهدين في مسائل الفقه.

وسبب اختيار موضوع البحث هو ما توارد في كتب مصطلح الحديث خاصة وكتب الفقه وشروح الحديث عمومًا من النص على تساهل ابن حبان؛ وهو ما ترتب عليه التحرج مما صححه ابن حبان، وعدم وجود دراسة استقرائية في صحيحه، وموازنة تصحيحه بأحكام غيره من العلماء الذين حكموا على أحاديث صحيحه، ومعرفة العدد الذي انتقد عليه حتى يتبين التساهل من الاجتهاد؛ لأن هناك فرقًا بين النسبة التي من خلالها يُحكم بالتساهل، ونسبة أخرى يُحكم من خلالها بالخطأ المبني على الاجتهاد.

أهداف البحث: هدف البحث إلى دراسة المنهجية العلمية لابن حبان في صحيحه للأسانيد والمتون، ثم استقراء أحاديث صحيح ابن حبان ومقارنة كل حديث فيه بما حكم عليه الألباني وشعيب الأرنؤوط في تعليقهما على صحيح ابن حبان، ثم بيان ما اتفقا على تصحيحه وما اتفقا على تضعيفه وما انفرد كل واحد منهما بتضعيفه وتصحيحه.

أما منهج البحث فقد اتبعت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن المدعم بالأمثلة والبراهين، وأما هيكل البحث فقد اشتمل على: مقدمة ومبحثين، أما المقدمة ففيها سبب اختيار البحث وأهميته وأهدافه ، ثم تمهيد وفيه ترجمة مختصرة لابن حبان، وجمع أقوال العلماء الذين نصوا على تساهل ابن حبان في التصحيح، وأما المباحث، فهي كالتالي:

المبحث الأول: فيه منهج ابن حبان في صحيحه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه المتعلق بالأسانيد

المطلب الثاني: منهجه المتعلق بالمتون

المبحث الثاني: فيه استقراء أحاديث صحيح ابن حبان في ضوء أحكام الألباني وشعيب الأرنؤوط، وفيه مطلبان:

الأول: استقراء الأحاديث المتفق عليها بين الألباني وشعيب الأرنؤوط صحة وضعفًا، وكذلك ما تفرد به كل واحد منهما،

المطلب الثاني: نماذج من الأحاديث التي اتفق على ضعفها الألباني وشعيب الأرنؤوط وقوّاها غيرهما بالتصحيح أو التحسين.

ثم ختمت البحث بخاتمة فيها أبرز النتائج والتوصيات.

التمهيد:

أولاً: ترجمة الإمام الحافظ ابن حبان -رحمه الله-.

تناولت ترجمته من كتب الذهبي تخفيفًا على الحاشية[1].

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده ونشأته ومشايخه وتلاميذه.

اسمه:

محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سهيد بن هدية بن مرة بن سعد بن يزيد بن مرة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، أبو حاتم التميمي البستي[2].

مولده ونشأته:

مولده عام (270) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام في البصرة. ونشأ- رحمه الله تعالى- في كنف التقوى والعلم والحلم والجهاد.

مشايخه:

سمع: الحسين بن إدريس الهروي، وأبا عبد الرحمن النسائي، وعمران بن موسى، وأبا يعلى، والحسن بن سفيان، وابن قتيبة العسقلاني، والحسين بن عبد الله القطان، وجعفر بن أحمد الدمشقي، وحاجب بن أركين، وأحمد بن الحسن الصوفي، وابن خزيمة، والسراج، وهذه الطبقة بالشام، والعراق، ومصر، والجزيرة، وخراسان، والحجاز.

وقال ابن حبان في كتاب " الأنواع والتقاسيم "، له: ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ.

قال الذهبي: كذا فلتكن الهمم، هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية والفضائل الباهرة، وكثرة التصانيف.

تلاميذه:

روى عنه: أبو عبد الله الحاكم، ومنصور بن عبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله السجستاني، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني، ومحمد بن أحمد بن منصور النوقاني، وجماعة.

ثانيًا: ثناء العلماء عليه ومؤلفاته ووفاته

ثناء العلماء عليه:

قال أبو سعد الإدريسي(ت: 504هـ): كان على قضاء سمرقند زمانًا، وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالمًا بالطب والنجوم وفنون العلم.

وقال الحاكم(ت:405): كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال.

وقال الخطيب(464هـ): كان ثقة نبيلاً فهمًا.

وقال الذهبي(ت:748هـ): الإمام العلامة الحافظ المجود.

بعض مؤلفاته:

1- كتاب الصحيح(مطبوع).
2- كتاب الثقات(مطبوع).
3- كتاب المجروحين(مطبوع).
4- علل أوهام أصحاب التواريخ(مفقود).
5- غرائب الأخبار(مفقود).
6- أسامي من يعرف بالكنى(مفقود).
7- المعجم على المدن(مفقود).
8- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء(مطبوع).

9- وصف العلوم وأنواعها(مفقود).

10- مشاهير علماء الأمصار(مطبوع).

11- السيرة النبوية وأخبار الخلفاء(مطبوع).

وفاته:

توفي أبو حاتم ابن حبان ليلة الجمعة لثمان بقين من شوال سنة أربع وخمسين ومائتين بمدينة بست.[3].

ثانيًا: أقوال العلماء الذين نصوا على تساهل ابن حبان في التصحيح.

[1] قال ابن الصلاح(ت:643هـ): والحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به... ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي رحمهم الله أجمعين[4].

[2]قال أبو عبد الله بن رشيد الفهري(657هـ) وذكر ابن حبان:" وإن كان من أئمة الحديث، فعنده بعض التساهل في القضاء بالصحيح، فما حكم بصحته مما لم يحكم به غيره، إن لم يكن من قبيل الصحيح يكن من قبيل الحسن، وكلاهما يحتج به ويعمل عليه، إلا أن يظهر فيه ما يوجب ضعفه[5].

[3] وقال برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي(ت:802): ويقاربه في حكمه صحيح ابن حبان أي ترجيح كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان، وليس ذلك بمراد له؛ بل أراد أنه يقاربه في التساهل فالحاكم أشد تساهلا منه[6].

[4] وقال زين الدين العراقي(806هـ): وابن حبان البستي يقارب الحاكم في التساهل، فالحاكم أشد تساهلاً[7].

[5] وقال ابن حجر(852هـ) -عند حديث " كلمات لا يتكلم بهن أحد..."-: وكأبي حاتم ابن حبان[8] فإنه أخرجه في صحيحه وهو المعروف بالتساهل في باب النقد[9].

[6] وقال السخاوي(902هـ): وابن حبان البستي وصف بأنه يداني أي: يقارب الحاكم في التساهل[10].

[7] وقال زكريا الأنصاري(926هـ): ابن حبان البستي يداني أي: يقارب الحاكم في التساهل، وإن شرط في كتابه ما يقتضي أنه لا يتساهل، فهو أخف تساهلاً من الحاكم[11].

[8] وقال عبد الحق البخاري الدهلوي(1052 هـ): وقد تطرق في كتابه التساهل وأخذوا عليه[12].

[9] وقال القاسمي(1332 هـ): قال السيوطي في رسالة التعقبات على ابن الجوزي: قال شيخ الإسلام ابن حجر: تساهله وتساهل الحاكم في المستدرك أعدم النفع بكتابهما إذ ما حدث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير تقليد لهما[13].

[10] وقال طاهر الجزائري(1338هـ): وقد نسبوا لابن حبان التساهل في التصحيح، إلا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم[14].

[11] وقال محمد أبو شهبة(1403هـ): وأما ابن حبان فهو من المتساهلين في التصحيح، وكذلك الحاكم يتساهل في الحكم بالصحة، وتساهله أشد من تساهل ابن حبان[15].

[12] وقال الألباني(1420هـ): ومن المعروفين بالتساهُل في التوثيق والتصحيح الحاكم وابن حبان ونحوهما[16].

وقال أيضاً: وابن خزيمة معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح، على نحو تساهل تلميذه ابن حبان، الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين ثم التخريج لأحاديثهم في كتابه" الصحيح "! ولعله تأسى بشيخه في ذلك، غير أنه أخطأ في ذلك أكثر منه. وقال أيضاً: تساهلهما في التصحيح والتوثيق مما لا يخفى على طلاب هذا العلم؛ فضلاً عن الحافظ [17].

[13] وقال نور الدين عتر(1442): وابن حبان أكثر تساهلاً من ابن خزيمة[18].

[14] وقال محمود الطحان(1444هـ): ومصنفه-أي ابن حبان- متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلاً من الحاكم[19].

قلت: هكذا تواردت الأقوال التي نصت على تساهل ابن حبان في التصحيح دون تحديد نسبة التساهل حتى يعرف التساهل من الاجتهاد؛ لأن التساهل يطغى فيه الخطأ على الصواب، بعكس الاجتهاد فإن جانب الصواب أكثر من الخطأ، ومن طالع كتاب الصحيح لابن حبان يجد أن صوابه هو الغالب، إلا ما يخطئُ فيه البشر، وما لا يخلو منه عالم محقق.

قال الدكتور يوسف الجديع: والتحقيق أن ابن حبان لمن تأمل كتابيه يجده إماماً بصيراً بالنقلة، يعرضهم على موازين النقد، ويحرر أحوالهم في الرواية من خلال مروياتهم، وهو ذاته منهج متقدمي الأئمة[20].

المبحث الأول: منهج ابن حبان في صحيحه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الإمام ابن حبّان المتعلِّق بالأسانيد وترتيب كتابه:

أولاً: شروطه في صحة الأسانيد:

[1]صحة الإسناد: أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالمًا من الشذوذ ومن العلة.

[2] الرواة: اشترط في كل شيخ من رواته خمسة أشياء :أولها :العدالة في الدين بالستر الجميل، وثانيها :الصدق في الحديث بالشهرة فيه، وثالثها :العقل بما يحدث من الحديث، ورابعها :العلم بما يحيل المعنى من معاني ما يروي، وخامسها: تعري خبره عن التدليس، فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتج بحديثه، وكل من تعرّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم يحتج به [21].

ثانيًا :منهجه في ترتيب أحاديث كتابه "الصحيح":

اتبع الإمام ابن حبان في ترتيب كتابه طريقة غريبة، أنتجتها عقليته المتميزة بالقدرة على التصنيف والإبداع، المبرمجة بعلم الأصول والكلام، وقد دعاه إلى ذلك ما ذكره في مقدمته من أنه أراد أن يحمل الناس على حفظ السنن، فلم يجد حيلة في ذلك إلا أن يقسم السنن إلى أقسام، كل قسم يشتمل على أنواع، وكل نوع يشتمل على أحاديث.

وقصده في ذلك أن يحذو حذو ترتيب القرآن؛ إذ القرآن مؤلف من أجزاء، وكل جزء يشتمل على سور، وكل سورة تشتمل على آيات، فكما أن الرجل يصعب عليه معرفة موضع آية من القرآن إلا إذا حفظه، بحيث صارت الآي كلها نصب عينيه، فكذلك يصعب عليه الوقوف على حديث في كتابه إذا لم يقصد الحفظ له، ثم قال ابن حبان:

"وإذا كان عنده هذا الكتاب وهو لا يحفظه ولا يتدبر تقاسيمه وأنواعه وأحب إخراج حديث منه صعب عليه ذلك فإذا رام حفظه أحاط علمه بالكل حتى لا ينخرم منه حديث أصلا وهذا هو الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن ولئلا يعرجوا على الكتبة والجمع إلا عند الحاجة دون الحفظ له أو العلم به"[22].

ولما كانت الحاجة ماسة إلى هذا الصحيح، فقد ابتكر الأئمة أساليب في تقريبه، وتوطئة سبله، وفتح أبوابه، فسلكوا في ذلك مسلكين اثنين:

الأول: فهرسته عن طريق ذكر أطراف أحاديثه، وهو ما فعله الحافظ العراقي في كتابه" أطراف صحيح ابن حبان"، وألف الحافظ ابن حجر كتاب" إتحاف المهرة بأطراف العشرة "منها" :صحيح ابن حبان."

الثاني: إعادة ترتيبه على الأبواب الفقهية، شأنه شأن سائر كتب السنن، والتي يسهل فيها الكشف عن أي حديث منها، وممن رتبه :الحافظ محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن زريق[23]، والأمير علاء الدين الفارسي، وقد سمى كتابه" الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان."[24].

ثالثًا: منهجه في تكرار الحديث:

بيّن الإمام ابن حبان منهجه في تكرار الحديث فقال " :وأتنكّب[25] عن ذكر المُعاد فيه إلا في موضعين :إما لزيادة لفظةٍ لا أجد منها بُدًّا، أو للاستشهاد به على معنى في خبرٍ ثانٍ، فأما في غير هاتين الحالتين فإني أتنكَّبُ ذكر المُعاد في هذا الكتاب.[26].

رابعًا :منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل فقد اضطر الأئمة - ومنهم الإمام ابن حبان - إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

[1] جمْع الشيوخ بالعطف :جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبًا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في صحيحه" :حدثنا محمد بن عبد الرحمن الدَّغولي، ومحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري بمكة، وعدة، قالوا :حدثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء "..الحديث.[27]

[2] جمْع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل- أي الانتقال من سند إلى آخر -وهو حرف" ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل" ح "عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

[3]ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار :إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام ابن حبان في صحيحه بعد أن ذكر أحد الأحاديث" :أخبرنا أحمد بن علي، في عقبه قال :حدثنا أبو الربيع، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله."[28].

خامسًا :منهجه في صنوف متفرقة:

[1]تعارض الوصل والإرسال أو الوقف والرفع: كان الإمام ابن حبان إذا جاءه الحديث من طريقين صحيحين، أحدهما موصول والآخر مرسل، أو أحدهما موقوف والآخر مرفوع، فإنه يقبل رواية الواصل، ورواية الرافع، ولا يُعلّ الرواية الأخرى بها لأنهما ثقتان، وخبر الثقة لديه مقبول، لكنه يستثنى منها ما لو كان هناك عدد جم من الرواة رووا الحديث مرسلاً أو موقوفاً، وخالفهم راوٍ أو راويان فرويا الحديث موصولاً أو مرفوعاً؛ فإنه في هذا الحال ينظر إلى من فوقه بالاعتبار، ويحكم لمن يجب.[29].

[2]زيادة الثقة :كان الإمام ابن حبان لا يقبل شيئًا من الزيادة في ألفاظ الروايات إلا عمن كان الغالب عليه الفقه، حتى يُعلم أنه كان يروي الشيء ويعلمه، وحتى لا يُشكُّ فيه أنه أزاله عن سَننه، أو غيّره عن معناه أم لا، لأن أصحاب الحديث يغلب عليهم حفظ الأسامي والأسانيد دون المتون، والفقهاء يغلب عليهم حفظ المتون وأحكامها، وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين[30].

[3] (أقسام الحديث) الحسن كالصحيح :كان الإمام ابن حبان لا يرى التفريق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، فالحسن عنده قسم من الصحيح وهو داخل فيه[31]؛ ولذلك فإن ما أورده في صحيحه هو صحيح أو حسن، ولم يورد - حسب تقديره - الضعيف بحال من الأحوال.

[4]دفع الإيهام الذي قد يتبادر للذهن :كان الإمام ابن حبان حينما يخرج حديثاً قد يتوهم البعض أنه غير صحيح لأجل أحد رواته فإنه يعقِّب ببيان ذلك، ومن ذلك أنه أخرج حديثاً من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه، ثم ذكر أن بعض الناس قد يطعن في هذا الحديث لأجل تفرد سهيل بن أبي صالح به، ثم

بيّن أن سُهيلاً لم يتفرد بالحديث ,فأخرجه من طريق أخرى، ليقطع الطريق على من يمكن أن يُعلَّ الحديث.[32].

[4] عند الاختلاف في ثبوت سماع الراوي أو الاختلاف في ثبوت صحبته أو الاختلاف في الراوي جرحًا وتعديلاً، فإنه لا يخرج إلا حديث من ترجح لديه سماعه أو صحبته أو عدالته، وينص على ذلك عقب الحديث الذي يوهم خلاف ذلك، كما رجح صحة رواية دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، وقد رجحها أيضاً ابن معين كما سيأتي.

وعند ثبوت السماع للراوي مثاله: قال عقب حديث رقم (2513): «هذا إسناد قد توهم من لم يحكم صناعة الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار، أنه منفصل غير متصل، وليس كذلك، لأن عبد الله بن بريدة ولد في السنة الثالثة من خلافة عمر بن الخطاب سنة خمس عشرة، هو وسليمان بن بريدة أخوه توأم، فلما وقعت فتنة عثمان بالمدينة خرج بريدة عنها بابنيه، وسكن البصرة، وبها إذ ذاك عمران بن حصين، وسمرة بن جندب، فسمع منهما، ومات عمران سنة اثنتين وخمسين في ولاية معاوية، ثم خرج بريدة منها بابنيه إلى سجستان، فأقام بها غازيًا مدة، ثم خرج منها إلى مرو على طريق هراة، فلما دخلها وطنها، ومات سليمان بن بريدة بمرو وهو على القضاء بها سنة خمس ومائة، فهذا يدلك على أن عبد الله بن بريدة سمع عمران بن حصين»[33]. ومثال الاختلاف في الراوي جرحًا وتعديلاً، قال: أبو المدلة اسمه: عبيد الله مديني، ثقة[34].

قلت: وأبو المدلة لم يوثقه غير المؤلف، ولم يرو عنه غير سعد الطائي، وقال الذهبي: لا يكاد يعرف[35].

وقال أيضًا: شبل بن العلاء بن عبد الرحمن، مستقيم الأمر في الحديث[36].

قلت: وشبل بن العلاء، قال ابن عدي: روى أحاديث مناكير، وأحاديثه غير محفوظة[37]، وذكره المؤلف في «الثقات»، وقال: روى عنه ابن أبي فديك نسخة مستقيمة[38].

وقال أيضاً: الحسين بن عثمان بن بشر بن المحتفز من أهل البصرة، سكن مرو ثقة من الثقات[39].

قلت: الحسين بن عمران، قال البخاري: لا يتابع في حديثه، وقال أبو ضمرة: قال: حدثنا حسين بن عمران عن الزهري مناكير[40] وذكر العقيلي حديثه هذا في الضعفاء[41]، وقال الدارقطني: لا بأس به[42]، وذكره المؤلف في «الثقات»[43]. وقال ابن حجر: صدوق يهم[44].

المطلب الثاني: منهج الإمام ابن حبّان المتعلِّق بالمتون

أولاً :منهجه في تقسيم الأبواب وتراجمها:

تدبّر الإمام ابن حبّان الصّحاح لكي يسهّل حفظها على المتعلمين، فوجدها تنقسم إلى خمسة أقسام متساوية، متّفقة التّقسيم غير متنافية، فأولها :الأوامر التي أمر الله عباده بها، والثاني :النواهي التي نهى الله

عباده عنها، والثالث :إخباره عما احتيج إلى معرفتها، والرابع :الإباحات التي أبيح ارتكابها، والخامس :أفعال النبي صلى الله عليه وسلم) التي انفرد بفعلها.

وبعد أن ذكر ذلك قال" :ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة ليس يعقِلها إلا العالمون ...إلى أن قال :وإنا نملي كل قسم بما فيه من الأنواع، وكل نوع بما فيه من الاختراع ... ونبدأ منه بأنواع تراجم الكتاب"..، ثم شرع يذكر هذه الأقسام والأنواع حتى انتهى منها فقال" :فجميع أنواع السنن أربع مائة"، ومن هذا التقسيم يظهر سبب تسمية المؤلف كتابه هذا بـ"التقاسيم والأنواع."[45].

وكان الغالب على تراجم أبواب صحيحه التراجم الظاهرة، وهي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال.

ثانيًا :منهجه في ذكر الفوائد واللّطائف:

هذا المنهج الذي سار عليه ابن حبان في الحقيقة يحتاج إلى إفراده بمؤلفات خاصة؛ لما اشتمل عليه من فوائد في جميع الفنون.

فقد كان رحمه الله يعقِّب بذكر الفوائد ويستنبط الأحكام الفقهيّة؛ ولذا حفل كتابه باستنباطات فقهية دقيقة، مبنية على أدلتها مستندة إلى نصوصها، يضاف إلى ذلك تعليقاته الهامة على كثير من الأحاديث، يفسر فيها لفظًا غريبًا، أو يوضح معنى مستغلقاً، أو يرفع إشكالاً، ويزيل إبهامًا، أو يجمع بين روايتين الظاهر أن بينهما تضاداً، أو يذكر اسم رجل بتمامه إن ذكر في الإسناد كنيته أو العكس، إلى آخر ما ذكره من شوارد وفرائد، زادت في غنى كتابه، وجعلته منقطع النظير في بابه.

إضافة إلى أنه كان يُتبع الأحاديث بكلام بديع في كثير من الأحيان، حيث يوضِّح بعض المعاني التي يحتاج إليها في فقه الحديث، ومن أمثلة ذلك محاولته الجمع بين حديثي بسرة [46]وطلق بن علي[47] في مس الذكر، فقد وفّق بينهما بقوله :

"إن حديث بسرة يعتبر ناسخاً لحديث طلق بن علي"، واستشهد على ذلك بأن قدوم طلق بن علي على النبي صلى الله عليه وسلم كان في أول هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة لأنه شارك النبي صلى الله عليه وسلم في بناء المسجد، وأن حديث بسرة بعد ذلك، لأنها إما كانت في الحبشة، أو أنها هاجرت بعد ذلك، فحديثها يعتبر متأخرًا عن حديث طلق بن عليّ، والمتأخّر ينسخ المتقدّم.[48].

ثالثًا: منهجه في تكرار الحديث في صحيحه:

قال رحمه الله: وأتنكب عن ذكر المُعاد فيه، إلا في موضعين، إما لزيادة لفظة لا أجد منها بدا، أو للاستشهاد به على معنى في خبر ثان، فأما في غير هاتين الحالتين، فإني أتنكب ذكر المعاد في هذا الكتاب[49].

المبحث الثاني: استقراء ودراسة أحاديث صحيح ابن حبان في ضوء أحكام الألباني وشعيب الأرناؤوط، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استقراء الأحاديث المتفق عليها بين الألباني وشعيب الأرنؤوط صحة وضعفًا، وكذلك ما تفرد به كل واحد منهما صحة وضعفًا:

لقد بلغ عدد أحاديث صحيح ابن حبان(7491) حديثًا[50] مفصلة على النحو الآتي:

أولاً: عدد الأحاديث التي جازت القنطرة بموافقة أحدهما-أعني شعيبًا والألباني- لابن حبان (7219)، وهذا القدر كافٍ في دفع دعوى التساهل الذي اتهم به ابن حبان.

ثانياً: عدد الأحاديث المتفق على صحتها بين الألباني وشعيب الأرنؤوط (6892) حديثًا.

ثالثاً: عدد الأحاديث التي اتفق على ضعفها الألباني وشعيب الأرنؤوط (272) حديثًا مع المكرر، وهذه الأحاديث -على قلتها- قد قوّاها غيرهما من العلماء –تصحيحًا وتحسيًنا- موافقة لابن حبان كما سيأتي ذلك في المطلب الثاني.

رابعًا: عدد الأحاديث التي انفرد شعيب الأرنؤوط بتضعيفها (116) حديثًا مع المكرر، والتي انفرد الألباني بتضعيفها بلغت(211) حديثًا مع المكرر. وفي هذا يكون الصواب مع ابن حبان في كلا الحالتين.

إذن، تحصل بالاستقراء لأحاديث الكتاب أن الصحيح فيه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

[1] الصحيح الذي يوافقه عليه جمهور أهل العلم، وهذا -ولله الحمد- هو الغالب على كتابه، يعرف ذلك من قرأه وأمعن النظر فيه، كما وضحت ذلك بالأرقام.

[2] ما تنازع العلماء فيه وأورده -رحمه الله- في صحيحه، وهو ما اختلف فيه شعيب والألباني أيضًا، فهذا لا عتب عليه فيه؛ لأنه إمام له مكانته العلمية يُعدّل ويجرح وينتقد كغيره من العلماء، وممن خرّج لهم في صحيحه ممن تنازع العلماء فيهم: محمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، والعلاء بن عبد الرحمن، والمطلب بن حنطب وغيرهم، وهؤلاء لا تنزل أحاديثهم عن مرتبة الحسن، مع العلم أن مسلماً قد أخرج في صحيحه لمحمد بن عجلان وابن إسحاق، قال الحاكم: أخرج مسلم لمحمد بن عجلان ثلاثة عشر حديثًا كلها شواهد[51]. أما ابن إسحاق فقد أخرج له مسلم خمسة أحاديث كلها أيضاً في الشواهد[52].

3. أن يكون- رحمه الله - قد وهم فيه كتخريجه لسعيد بن سماك بن حرب، فإنه قد روى عن أبيه عن جابر بن سمرة: «كان رسول الله ﷺ: يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة بـ قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، ويقرأ في العشاء الآخرة ليلة الجمعة: الجمعة والمنافقين»[53]، وهذا حديث متروك، فسعيد بن سماك قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث.

ولكن هذا لا يدل على أن ابن حبان متساهل لأنه بشر يخطئ ويصيب والعبرة بكثرة الصواب وهو كثير كما ذكرت، أما ما اجتهد وأخطأ فيه فهو أحاديث قلية كما بينت.

المطلب الثاني: نماذج من الأحاديث التي اتفق على ضعفها الألباني وشعيب الأرنؤوط وقوّاها غيرهما بالتصحيح أو التحسين:

[1] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ**»[54].

اتفق الألباني وشعيب الأرنؤوط على تضعيفه.

قلت: قال ابن الصلاح: حسن بل صحيح[55]، وقال النووي: حسن، إسناده جيد[56]، **وقال ابن دقيق العيد: صحيح**[57]، وقال ابن الملقن: حسن وروي مرسلاً وموصولاً، ورواية الموصول إسنادها جيد على شرط مسلم، وقال أيضاً: صحيح[58]، وقال ابن حجر العسقلاني: حسن[59]، وقال العيني: صحيح[60]، وحسنه العراقي[61]. وحسنه العجلوني[62]، وصححه ابن نجيم[63]، وصححه ابن حجر الهيتمي[64].

وصححه تاج الدين السبكي[65]. وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح [66] وحسنه السيوطي في الجامع الصغير، وصححه في الدر المنثور[67]، وقال المنذري: لا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما[68].

[2] عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ، وَلَا حَكِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ**»[69].

اتفق الألباني وشعيب الأرنؤوط على تضعيفه.

قلت: حسنه الترمذي والحافظ ابن حجر[70]، والعلائي[71] وعبد القادر الأرناؤوط[72]، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي وابن الملقن[73]، والسيوطي[74] والمناوي[75].

قال صدر الدين المناوي: وقد صحَّح ابن حبان هذه النسخة من رواية ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن دراج، عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، فأخرج كثيرًا من أحاديثه في صحيحه[76].

قلت: والسبب في ذلك اختلافهم في رواية دراج عن أبي الهيثم، فمن العلماء من يصححها ومنهم من يحسنها ومنهم من يضعفها، وقد حسّن الترمذي بهذا الإسناد عدة أحاديث، وقد ترجح عند ابن حبان صحتها كما ترجح عند غيره. وبهذا يخرج (16) حديثاً مما اتفقا على تضعيفه بسبب هذه العلة.

قال العباس بن محمد الدوري(ت:271): سمعت يحيى بن معين يقول وسئل عن حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فقال: ما كان هكذا الإسناد فليس به بأس فقلت له إن دراجا يحدث عن أبي الهيثم عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: أصدق الرؤيا بالأسحار، ويروي أيضًا اذكروا الله حتى يقولوا مجنون، فقال هما ثقتان دراج وأبو الهيثم، قال يحيى: وقد روى هذه الأحاديث عمر بن الحارث، قلت ليحيى: دراج من هو؟ قال: مصري وهو أبو السمح، قلت ليحيى: أبو الهيثم من هو؟ قال: مصري واسمه سليمان بن عمرو[77].

فهذا إمام النقاد يحيى بن معين قد نص على استقامة رواية دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، فلا عتب على ابن حبان في تصحيحه لهذه النسخة.

[3] عن أبي أسيد مالك بن ربيعة قال: بينما نحن عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل من بني سلمة فقال: يا رسول الله، أبقي من بر أبوي شيء أبرهما به من بعد موتهما؟ قال: «**نَعَمْ، الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَ إِيفَاءٌ بِعُهُودِهِمَا مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا**»[78].

اتفق الألباني وشعيب الأرنؤوط على تضعيفه.

قلت: صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه ابن حجر العسقلاني[79]، وحسنه ابن العربي[80] وصححه ابن حجر الهيتمي[81]، والشيخ ابن باز[82].

[4] عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: « **مَثَلُ الْمُؤْمِنِ، وَمَثَلُ الْإِيمَانِ كَمَثَلِ الْفَرَسِ فِي آخِيَّتِهِ**[83] **يَجُولُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى آخِيَّتِهِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْهُو ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَأَطْعِمُوا طَعَامَكُمُ الْأَتْقِيَاءَ، وَوَلُّوا مَعْرُوفَكُمُ الْمُؤْمِنِينَ**»[84].

اتفق الألباني وشعيب الأرنؤوط على تضعيفه.

قلت: قال المنذري: إسناده صحيح أو حسن أو ما قاربهما [85]، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير أبي سليمان الليثي وعبد الله بن الوليد التميمي وكلاهما ثقة[86]. وحسنه ابن حجر [87]، والسيوطي[88]، و المناوي[89].

[5] عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ، قال: « **أَيُّمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ، فَلْيَقُلْ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، وَصَلِّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، فَإِنَّهَا زَكَاةٌ**»، وقال: « **لَا يَشْبَعُ الْمُؤْمِنُ خَيْرًا حَتَّى يَكُونَ مُنْتَهَاهُ الْجَنَّةُ**»[90].

اتفق الألباني وشعيب الأرنؤوط على تضعيفه.

قلت: صححه: ابن خزيمة والحاكم ووافقه الذهبي ، وحسنه: الترمذي وابن العربي[91] ، والمنذري، والهيثمي[92]، وابن حجر العسقلاني[93]، والسخاوي[94]، والسيوطي[95]، والمناوي[96].

[6]: عن عبد الله بن مسعود، قال: كان نبي الله ﷺ يعلمنا التشهد في الصلاة، كما يعلمنا السورة من القرآن، ويعلمنا ما لم يكن يعلمنا كما يعلمنا التشهد: « **اللَّهُمَّ أَلِّفْ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا، وَاهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ، وَنَجِّنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، اللَّهُمَّ احْفَظْنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَ أَبْصَارِنَا وَأَزْوَاجِنَا، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، مُثْنِينَ بِهَا عَلَيْكَ، قَابِلِينَ بِهَا، فَأَتْمِمْهَا عَلَيْنَا**»[97].

اتفق الألباني وشعيب الأرنؤوط على تضعيفه.

قلت: قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وصححه عبد القادر الأرنؤوط[98] ، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وإسناد الكبير جيد [99]، وحسنه السيوطي[100]، وقال المناوي: إسناده جيد[101].

[7] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا كَثِيبًا مِنْ رَمْلٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ**»[102].

اتفق الألباني وشعيب الأرنؤوط على تضعيفه.

قلت: صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه النووي وصححه أيضًا[103]، وحسنه المنذري وصححه ابن الملقن[104]، وحسنه ابن حجر[105].

هذه نماذج مما اتفق على تضعيفه الألباني وشعيب وقد قوّاها الحفاظ الكبار من أصحاب الاختصاص، وليس هذا مكان سردها؛ لأن عدد صفحات البحث لا تسمح بذلك، وقد تتبعت الأحاديث التي اتفقا على ضعفها وقد بلغت(272) حديثًا، فوجدت منها (62) حديثًا لم أقف على من وافق ابن حبان عليها، والباقي مما اتفقا على تضعيفه(210) أحاديث قد قوّاها الحفاظ موافقة لابن حبان كما مر في النماذج السابقة.

وسأسرد من وافقه من العلماء، مع الأخذ بعين الاعتبار أني لم أذكر إلا ما وافقه عليها ثلاثة فصاعداً، أما إذا وافقه اثنان أو واحد فقد جعلته ضمن ما اتفق الألباني وشعيب على تضعيفه، وأغلبها قد وافق ابن حبان على تصحيحه أربعة فصاعداً، ما عدا ثلاثة أحاديث:

أحدها: وافقه عليه ابن خزيمة والحاكم والذهبي.

وثانيها: وافقه عليه البزار والحاكم والذهبي.

وثالثها: وافقه عليه الضياء المقدسي والحاكم والذهبي.

وهذه أسماء العلماء الذين وافقوا ابن حبان على تقوية ما اتفق شعيب والألباني على تضعيفه-بالتصحيح أو التحسين-، على أنه لم يجتمع الكل على موافقة ابن حبان في الحديث الواحد، وإنما كما ذكرت، فقد يجتمع أربعة فصاعداً كما في النماذج السابقة، وهذه أسماؤهم مع مقدار الأحاديث التي وافق كل واحد منهم ابن حبان على التقوية-تصحيحًا أو تحسينًا-:

1- الإمام الترمذي[22] حديثًا. 2- الحافظ أبو بكر البزار حديث واحد. 3- الإمام ابن خزيمة[26] حديثًا. 4- الإمام الحاكم[51] حديثًا. 5- الإمام ابن حزم[2] أحاديث. 6-الحافظ المنذري[7] أحاديث. 7- الحافظ ضياء الدين المقدسي [4] أحاديث.8- الإمام النووي[7] 9-الحافظ ابن دقيق العيد حديث واحد. 10-الحافظ ابن التركماني حديث واحد. 11- الإمام الذهبي[35] حديثًا. 12-الإمام ابن تيمية حديثان. 13- الإمام ابن القيم[3] أحاديث. 14-الحافظ ابن كثير حديثان. 15-الحافظ نور الدين الهيثمي[29] حديثًا. 16- الحافظ ابن الملقن[10] أحاديث. 17-الإمام أبو العباس البوصيري[7] أحاديث. 18-الحافظ العراقي حديث واحد. 19- الحافظ ابن حجر[28] حديثًا. 20-الإمام السخاوي[4] أحاديث. 21-الإمام السيوطي[43] حديثًا. 22-الحافظ صدر الدين المناوي حديث واحد. 23-الإمام عبد الرؤوف المناوي[12] حديثًا. 24-الإمام

الشوكاني[4] أحاديث. 25-الشيخ أحمد شاكر[9] أحاديث. 26-الشيخ شعيب الأرناؤوط[24] حديثًا، وهذه من التراجعات له، ودليل على أن المسألة اجتهادية، مع أن الحديث بالسند نفسه، سواء كان عند ابن حبان أو غيره. 27- الشيخ الألباني[13] حديثًا، وهذه من التراجعات له، ودليل على أن المسألة اجتهادية، مع أن الحديث بالسند نفسه، سواء كان عند ابن حبان أو غيره. 28- الشيخ عبد القادر الأرناؤوط[14] حديثًا. 29- الشيخ حسين سليم أسد[7] أحاديث. 30-الشيخ محمد مصطفى الأعظمي [4] أحاديث. 31-الشيخ علي بن نايف الشحود[55] حديثًا.

وبهذا يتبين أن تساهل ابن حبان الذي تحدثوا عنه قد تلاشى أمام هذه الموافقات من هؤلاء الحفاظ، وتبين أن صحيح ابن حبان مما يعتمد عليه في صحة الحديث، أما العدد الذي ضعفوه(62) حديثاً فلا يسمى تساهلاً بقدر ما هو خطأ نتج عن اجتهاد حصل له كما حصل لغيره من الحفاظ.

وختامًا:

فقد نازع الحافظ ابن حجر في نسبة ابن حبان إلى التساهل، فقال: "إن كانت -أي نسبة التساهل- باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهو مشاحّة في الاصطلاح، لأنه يسميه صحيحًا، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع ممن فوقه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك انقطاع ولا إرسال، وإذا لم يكن في الراوي المجهول الحال جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو ثقة عنده، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذا حاله، ولأجل هذا ربما اعتَرض عليه - في جعلهم ثقات - من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه، فإنه لا يشاحّ في ذلك"، وقال الإمام السيوطي: "ما ذُكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحًا"، ثم نقل السيوطي نحو قول ابن حجر السالف[106].

النتائج:

توصل البحث إلى الآتي:

1- صحيح ابن حبان كتاب معتبر في معرفة الصحيح وله رتبة عالية في كتب الحديث، ودعوى تساهله في التصحيح دعوى عارية من الصحة كما تبين في هذا البحث، ما عدا ما انفرد به ولم نجد له موافقة وعددها(62) حديثًا.

2- عدد أحاديث صحيح ابن حبان(7491) حديثًا مفصلة على النحو الآتي:

عدد الأحاديث التي جازت القنطرة بموافقة أحدهما-أعني شعيبًا والألباني- لابن حبان بلغت(7219)، وهذا القدر كافٍ في دفع دعوى التساهل الذي اتهم به ابن حبان، وعدد الأحاديث المتفق على صحتها بين الألباني وشعيب الأرنؤوط بلغت(6892) حديثًا، وعدد الأحاديث التي اتفق على ضعفها الألباني وشعيب الأرنؤوط بلغت(272) حديثًا مع المكرر، وهذه الأحاديث -على قلتها- قد قوّاها غيرهما من العلماء –تصحيحًا

وتحسيًنا- موافقة لابن حبان ، وعدد الأحاديث التي انفرد شعيب الأرنؤوط بتضعيفها بلغت(116) حديثًا مع المكرر، والتي انفرد الألباني بتضعيفها بلغت(211) حديثًا مع المكرر. وفي هذا يكون الصواب مع ابن حبان في كلا الحالتين.

3- تلخص من خلال الاستقراء لكتاب ابن حبان أن أحاديثه أنواع، أولها: الصحيح الذي يوافقه عليه جمهور أهل العلم، وهذا -ولله الحمد- هو الغالب على كتابه، وثانيها: ما تنازع العلماء فيه وأورده -رحمه الله- في صحيحه وهي ما اختلف فيه شعيب والألباني أيضًا، فهذا لا عتب عليه فيه؛ لأنه إمام له مكانته العلمية يُعدّل ويجرح وينتقد كغيره من العلماء، وثالثها: أن يكون- رحمه الله - قد وهم فيه لاشتباه في الراوي؛ ولكن هذا لا يدل على أن ابن حبان متساهل لأنه بشر يخطئ ويصيب والعبرة بكثرة الصواب وهو كثير كما ذكرت، أما ما اجتهد وأخطأ فيه فهو أحاديث قلية كما بينت.

4-عدد العلماء الذين وافقوا ابن حبان على تقوية ما اتفق شعيب والألباني على تضعيفه-بالتصحيح أو التحسين-، موافقة لابن حبان بلغ (31) عالمًا في كل الكتاب.

5- علم التصحيح والتضعيف وإن كانت له أصول وقواعد ثابتة؛ فإن تطبيقاته محل اجتهاد كحال علم الفقه، فقد يختلف علماء الحديث في تصحيح حديث، وقد يتغير اجتهاد العالم الواحد، فيضعف حديثاً في وقت، ويحسنه أو يصححه في وقت آخر، وكذا العكس، وربما وقع من المجتهد في هذا العلم الوهم والسهو والخطأ، كحال المجتهدين في مسائل الفقه، ومن أسباب ذلك: اختلافهم في وصل الحديث وإرساله، ووقفه ورفعه، وفي ثبوت الصحبة أو عدمها، وفي ثبوت السماع وعدمه، وفي جرح الراوي وتعديله، واختلافهم في الراوي المستور هل الأصل فيه العدالة أو الجرح؟ وغير ذلك من مسائل الاجتهاد وما ينتج عن ذلك من اختلاف في صحة الحديث أو ضعفه.

6- بما أن التصحيح والتضعيف والتعديل والتجريح سبيلها هو الاجتهاد فلا يجوز رمي علماء الإسلام بالتساهل إلا ببينة واضحة، فهناك جماعة وثقهم أحمد وضعفهم البخاري، فهل يقول عاقل أن أحمد متساهل. وهناك جماعة وثقهم ابن معين وابن المديني وضعفهم غيرهما فهل يقول أحد بأنهما متساهلان؟! ولو فتحنا هذا الباب ورُمي أئمة الحديث بالتساهل مع بذلهم وجهدهم وتعبهم، لفتحنا باباً عظيماً للجرأة على هداة الإسلام والعلماء الأعلام.

التوصيات:

1- أوصي الباحثين بدراسة مناهج العلماء في التصحيح والتضعيف وخاصة من قيل عنهم متساهلون ومنهم: الإمام الترمذي مقارنة بأحكام الشيخ أحمد شاكر والألباني، وكذلك السيوطي في الجامع الصغير مقارنة بأحكام المناوي والألباني.

2- أوصي بمراجعة بعض مسائل مصطلح الحديث، ومنها: من قيل عنه متساهل في الجرح والتعديل،

ودراسة الراوي مستور الحال دراسة تطبيقية لأحاديثه دون النظر إلى الأصل فيه، هل العدالة أو الجرح؟ وذلك إذا غلب على روايته الاستقامة ولم يكن الحمل عليه فيما يستنكر، وذلك بسبر رواياته ومقارنتها مع مرويات الثقات، فإنه حتى إذا لم يرد فيه جرح ولا تعديل فإن الأصل فيه الستر والعدالة، والجرح طارئ، وليس ذلك بمعنى مطلق الاحتجاج؛ لكنه قرينة تختلف باختلاف الحال، فكلما تقدمت الطبقة قوي الاحتجاج والعكس ينطبق على المسألة.

الهوامش والإحالات:

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام: 73/8؛ وتذكرة الحفاظ: 89/3؛ وسير أعلام النبلاء: 183/12.

(2) نسبة إلى مدينة بست بالضم، من مدن سجستان (أفغانستان الحالية)، تقع بين هراة وغزنة وعلى شاطئ نهر (هلمند). ينتسب إليها كثير من العلماء والشعراء منهم أبو حاتم محمد بن حبان. انظر: لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية: 377، 388، وتسمى حالياً "لشكر كاه".

(3) بست بالضم، مدينة من مدن سجستان (أفغانستان الحالية)، تقع بين هراة وغزنة وعلى شاطئ نهر (هلمند). ينتسب إليها كثير من العلماء والشعراء منهم أبو حاتم محمد بن حبان انظر: لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية: 377، 388. وتسمى حالياً "لشكر كاه".

(4) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: 22.

(5) ابن رشيد، السنن الأبين والمورد الأمعن: 145.

(6) **الأبناسي**، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: 91/1.

(7) العراقي، التبصرة والتذكرة: 91/1.

(8) ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح(593)، والحديث ضعفه الألباني، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حرملة، فمن رجال مسلم. وهو موقوف على عبد الله بن عمرو.

(9) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: 726/2.

(10) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: 56/1.

(11) الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: 117/1.

(12) الدهلوي، مقدمة في أصول الحديث: 93.

(13) القاسمي، قواعد التحديث: 249.

(14) **الجزائري**، توجيه النظر إلى أصول الأثر: 345/1.

(15) أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 262/1.

(16) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: 41/3.

(17) نفسه: 402/3،349،133/5، 330/9، 676/12.

(18) عتر، منهج النقد في علوم الحديث: 258.

(19) الطحان، تيسير مصطلح الحديث: 51.

(20) **الجديع**، تحرير علوم الحديث: 328/1.

(21) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 151/1؛ المقدمة. (

(22) نفسه، والصفحة نفسها.

(23) ذكره: ابن حجر، إنباء الغمر: 187/2. ابن فهد، لحظ الألحاظ: 129.

(24) الزهراني، تدوين السنة النبوية: 158.

(25) (تنكب) عنه (تنكبا) أي مال وعدل. و (نكبه تنكيبا) عدل عنه واعتزله. و (تنكبه) تجنبه. الرازي، مختار الصحاح: 319؛ ماد (نكب).

(26) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 163/1؛ المقدمة.

(27) نفسه، ح(149).

(28) نفسه، ح(256).

(29) ينظر: ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح(4083)، ح(1671)، ح(2384)، ح(2385). وغيرها.

(30) ينظر: نفسه، ح(3195)، وغيره

(31) السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: 881/3؛ وتدريب الراوي: 114/1.

(32) صحيحه، حديث رقم (2727). وغيره

(33) ابن حبان، صحيح ابن حبان، عَقب، ح (2513).

(34) نفسه، عَقب، ح(874).

(35) الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 571

(36) ابن حبان، صحيح ابن حبان، عَقب، ح (886).

(37) ابن عدي،الكامل: 4/ 1367.

(38) البستي، الثقات: 6/ 452.

(39) ابن حبان، صحيح ابن حبان، عَقب، ح(1180).

(40) البخاري، التاريخ الكبير: 2/ 388.

(41) العقيلي، الضعفاء: 1/ 254.

(42) الذهبي، ميزان الاعتدال: 1/ 544.

(43) البستي، الثقات: 6/ 207.

(44) النووي، التقريب: 107.

(45) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 103/1؛ المقدمة.

(46) أخرجه: ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح(1113). عن بسرة بنت صفوان، أن النبي ﷺ، قال: «إذا مس أحدكم ذكره، فليتوضأ». وهو عند: ابن حنبل، المسند، ح(27293). ابن ماجه، سنن ابن ماجة، ح(479). أبو داود، سنن أبي داود، ح (181). الترمذي، سنن الترمذي، ح(82). النسائي، المجتبى، ح(447)، واللفظ لابن حبان.

(47) أخرجه: ابن حبان، صحيح ابن حيان، ح(1120). عن طلق بن علي قال: سأل رجل رسول الله ﷺ أيتوضأ أحدنا إذا مس ذكره؟ قال: «إنما هو بضعة منك أو جسدك» وهو عند: ابن حنبل، المسند، ح(16286).أبو داود، سنن أبي داود، ح(182). الترمذي، سنن الترمذي، ح(85). النسائي، المجتبى، ح(165)، واللفظ لأحمد.

(48) ابن حبان، صحيح ابن حبان: عَقب، ح(103).

(49) نفسه: 163/1؛ مقدمة صحيحه.

(50) اعتمدت نسخة صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت بتحقيق شعيب الأرنؤوط.

(51) الذهبي، ميزان الاعتدال: 664/3.

(52) نفسه: 475/2.

(53) أخرجه: ابن حبان،صحيح ابن حبان، ح(1841).

(54) أخرجه: ابن حبان،صحيح ابن حبان، ح(1، 2) ابن أبي شيبة، المصنف، ح(27219). ابن حنبل، المسند، ح(8712)، ابن ماجه، سنن ابن ماجة، ح(1894). البزار، مسند البزاز، ح(7898). ابن الأعرابي، معجم ابن الأعربي، ح(362). أبو داود، سنن أبي داود، ح(4840). النسائي، السنن الكبرى، ح(10255)؛ وعمل اليوم والليلة، ح(494). الدارقطني، سنن الدارقطني، ح(1، 2). البيهقي، السنن الكبرى، ح(5768)؛ والجامع لشعب الإيمان، ح(4062). ابن عساكر، معجم الشيوخ، ح(1373).

(55) العيني، عمدة القاري: 1/ 35.

(56) النووي، المجموع: 73/1؛ والأذكار: 112؛ و رياض الصالحين: 392؛ والتنقيح: 101/1.

(57) ابن دقيق، شرح الأربعين: 14.

(58) ابن الملقن، البدر المنير: 7/ 528؛ ابن الملقن، شرح البخاري: 2/ 122.

(59) التبريزي، مشكاة المصابيح: 3/ 266. ابن حجر، نتائج الأفكار: 279/3.

(60) العيني، عمدة القاري: 1/ 35.

(61) السخاوي، الأجوبة المرضية: 192/1.

(62) العجلوني، كشف الخفاء: 119/2.

(63) ابن نجيم، البحر الرائق: 20/1.

(64) ابن الملقن، تحفة المحتاج: 14/1. الهيتمي، الفتح المبين بشرح الأربعين: 49.

(65) السبكي، طبقات الشافعية: 5/1-20.

(66) ابن حنبل، المسند، ح(8697)؛ قول المحقق.

(67) السيوطي، الجامع الصغير، ح(6283)؛ الدر المنثور: 26/1.

(68) الترغيب والترهيب: (2/ 359).

(69) أخرجه: ابن حبان،صحيح ابن حبان، ح(193). ابن حنبل، المسند، ح(11056، 11661). البخاري، الأدب المفرد، ح(565). الترمذي، سنن الترمذي، ح(2033)، وأبو الشيخ الأصفهاني، الأمثال، (41). ابن شاهين، الترغيب، ح (240)،ح(241). القضاعي، مسند الشهاب، ح (834). الحاكم، المستدرك، ح(7799). أبو نعيم، الحلية: 8/ 324. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 301/5.

(70) التبريزي، مشكاة المصابيح: 312/3.

(71) العلائي، النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، ح(9876).

(72) ابن الأثير، تحقيق جامع الأصول: 699/11.

(73) ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين: 341.

(74) السيوطي، الجامع الصغير، ح(9876).

(75) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير: 499/2.

(76) أبو المعالي، كشف المناهج والتناقيح: 374/5.

(77) ابن معين، تاريخ ابن معين: 413/4.

(78) أخرجه: ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح(418). السلمي، البر والصلة: 88. ابن حنبل، المسند، ح(16059). البخاري، الأدب المفرد: 35. ابن ماجه، سنن ابن ماجة، ح(3664). أبو داود، سنن أبي داود: ح(5142). الطبراني، المعجم الكبير، ح(592). الحاكم، المستدرك، ح(7260). البيهقي، الجامع لشعب الإيمان، ح(7514).

(79) ابن حجر، نتائج الأفكار: 266/4.

(80) ابن العربي، عارضة الأحوذي: 307/4.

(81) الهيتمي، الفتاوى الحديثية: 194.

(82) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 295/9.

(83) الآخية بالمد والتشديد، حبيل أو عويد يعرض في الحائط ويدفن طرفاه فيه، ويصير وسطه كالعروة وتشد فيها الدابة. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: 29/1.

(84) أخرجه: ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح (616). ابن حنبل، المسند، ح(11526). ابن أبي الدنيا، الإخوان، ح (196). ابو يعلى،مسند أبي يعلى، ح (1106) ، المَرْوَزِي، تعظيم قدر الصلاة: 650. أبو نعيم، الحلية: 8/ 179. البيهقي، الجامع لشعب الإيمان، ح(10460).

(85) المنذري، الترغيب والترهيب: 4/ 119.

(86) الهيثمي، مجمع الزوائد: 10/ 204.

(87) التبريزي، مشكاة المصابيح: 4/ 171.

(88) السيوطي، الجامع الصغير، ح(1101).

(89) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير: 163/1.

(90) أخرجه: ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح(903) الترمذي، سنن الترمذي، ح(2686). ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ح(3366). الحاكم، المستدرك، ح(7175). البيهقي، الجامع لشعب الإيمان، ح(1176)؛ الآداب، ح(782). ابن بشران، الأمالي: ح (1049)،

(91) ابن العربي، عارضة الأحوذي: 157/10.

(92) الهيثمي، مجمع الزوائد: 167/10.

(93) ابن حجر، نتائج الأفكار: 4/ 55.

(94) السخاوي، القول البديع: 186.

(95) السيوطي،الجامع الصغير،ح(2950).

(96) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير: 409/1.

(97) أخرجه: ابن حبان،صحيح ابن حبان، ح(996). ابن أبي شيبة، مصنف ابن ابي شيبة، ح(30138). ابو داود، سنن أبي

داود: ح(969). البزار، مسند البزاز، ح (1745). الطبراني، المعجم الأوسط، ح(5769)؛ المعجم الكبير، ح (10426).
الحاكم، المستدرك، ح (977). أبو نعيم، الحلية: 110/4.
(98) ابن الأثير، تحقيق جامع الأصول: 205/4.
(99) الهيثمي، مجمع الزوائد: 179/10.
(100) السيوطي، الجامع الصغير، ح(1482).
(101) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير: 212/1.
(102) أخرجه: ابن حنبل، المسند: ح(8838). أبو داود، سنن أبي داود، ح(35). ابن حبان، صحيح ابن حبان، ح(1410).
الحاكم، المستدرك: 137/4.
(103) النووي، المجموع: 77/2؛ الخلاصة: 147/1؛ الإيجاز: 177؛ شرح صحيح مسلم: 126/3.
(104) ابن الملقن، البدر المنير: 303/2.
(105) ابن حجر، فتح الباري: 257/1.
(106) السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: 881/3؛ تدريب الراوي: 114/1.

المراجع

1) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، وبشير عيون، مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، القاهرة،1969م.
2) ابن الأعرابي، أحمد بن محمد، معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، 1997م.
3) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامي، بيروت.1420هـ
4) الأنصاري، زكريا بن محمد، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
5) البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت،1989م.
6) البزاز، أبو بكر أحمد بن عمرو، مسند البزار: المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، صبري، وعبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
7) البُستي، محمد بن حبان بن أحمد، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1973م.
8) ابن بشران، عبد الملك بن محمد، الأمالي، دار الوطن، الرياض،1997م.
9) الأبناسي، إبراهيم بن موسى، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، 1998م.
10) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
11) البيهقي، أحمد بن الحسين، الآداب، تحقيق: أبو عبد الله السعيد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988م.
12) البيهقي، أحمد بن الحسين، الجامع لشعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، 2003م.

13) التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب، مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985م.
14) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1995م.
15) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت،1979م.
16) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
17) الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت، 2003 م.
18) الجزائري، طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
19) الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري. المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.
20) ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.
21) ابن حجر، أجمد بن علي، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، دمشق، 2008 م.
22) ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1984م.
23) ابن حجر، أحمد بن علي، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1969 م
24) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ
25) ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وعبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت،2001 م.
26) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1995م.
27) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002 م.
28) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق،صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت. د ت.
29) الدَّارَقُطْنِيّ، علي بن عمر، سنن الدَّارَقُطْنِيّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004م.
30) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.
31) ابن أبي الدنيا، أبو بكر ، الإخوان، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.

32) الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1986م.
33) الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت، 1998م.
34) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003 م.
35) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، 2006م.
36) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1963م.
37) ابن رشيد، محمد بن عمر، السنن الأبين والمورد الأمعن، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1417هـ
38) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 2002 م.
39) الزهراني، محمد بن مطر، دار الخضري، المدينة المنورة، 1419هـ
40) السبكي، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1383هـ
41) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الأجوبة المرضية، (ت: 902 ه)، تحقيق: محمد إسحاق، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 1418هـ
42) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، القَولُ البَدِيعُ في الصلاة على الحبيب الشفيع، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان الريان للتراث، بيروت، 2002م.
43) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1986م.
44) السلمي، الحسين بن الحسن بن حرب، البر والصلة تحقيق: محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الرياض، 1419هـ
45) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق: أنيس بن أحمد الإندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 2010م.
46) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير في احاديث البشير النذير، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.
47) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير المأثور، دار الفكر، بيروت، 2011م.
48) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية للنمنكاني، المدينة المنورة،1379هـ
49) ابن شاهين، عمر بن أحمد، الترغيب في فضائل الأعمال ، تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.
50) أبو شهبة، محمد بن محمد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة،1403هـ
51) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد ، مصنف ابن ابي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ
52) أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد، الأمثال في الحديث النبوي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي،1987م.

53) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986م.
54) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995م.
55) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1994م.
56) الطحان، محمود بن أحمد، تيسير مصطلح الحديث، مطبعة المدينة، الرياض، 1396هـ
57) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، 1399هـ
58) ابن عدي ، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
59) ابن العربي، ابن العربي، محمد بن عبد الله، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، تحقيق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية- بيروت، 1997م.
60) العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م.
61) ابن عساكر، علي بن الحسن، معجم الشيوخ، تحقيق: وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، 2000م.
62) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي، المطبعة الجديدة، فاس، 1354هـ
63) العلائي، خليل بن كيكلدي، النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،1985م.
64) العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2010م.
65) ابن فهد، محمد بن محمد الهاشمي، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
66) القاسمي، محمد بن محمد بن سعيد، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
67) القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
68) القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
69) لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس، كوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
70) اللكنوي، محمد محمد عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1407هـ
71) ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
72) المَرْوَزِي، محمد بن نصر، تعظيم قدر الصلاة، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1406هـ
73) ابو المعالي، محمد بن إبراهيم بن إسحاق، كَشْفُ المَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ، دِرَاسَة وتحقيق: مُحَمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم، الدار العربية للموسوعات، بيروت،2004م
74) ابن معين، يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين- رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث

العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1979م.
75) ابن الملقن، عمر بن علي، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، 1406هـ
76) .ابن الملقن، عمر بن علي، المعين على تفهم الأربعين، دراسة وتحقيق: دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، الكويت، 2012م.
77) ابن الملقن، عُمَر بن علي، البدر المنير، تحقيق: مجموعة باحثين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، 2004م.
78) ابن الملقن، عمرُ بن علي، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، دار الفلاح، دار النوادر، دمشق، 2008م.
79) المناوي، عبد الرؤوف بن علي، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، 1988م.
80) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ
81) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شَرْح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 2000م.
82) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2001م.
83) النسائي، أحمد بن شعيب، عمل اليوم والليلة، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ
84) أَبُو نُعَيْمٍ، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، دار السعادة، القاهرة،1974م.
85) النووي، يحي بن شرف، الإيجاز في شرح سنن أبي داود، تحقيق: مشهور بن حسن، الدار الأثرية، عمّان، 2007م
86) النووي، يحي بن شرف، التنقيح في شرح الوسيط، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، دار السلام، القاهرة، 1997م.
87) النووي، يحي بن شرف، المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، دار الفكر.1996م.
88) النووي، يحي بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ
89) النووي، يحي بن شرف، خلاصة الأحكام، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت،1997م.
90) النووي، يحي بن شرف، رياض الصالحين، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
91) النووي، يحيى بن شرف، الأذكار، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994م.
92) النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م.
93) الهيتمي، أحمد بن محمد، الفتاوى الحديثية، دار الفكر، بيروت، د.ت.
94) الهيتمي، أحمد بن محمد، الفتح المبين بشرح الأربعين، دار المنهاج، جدة، 2008م.
95) الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1994م.
96) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، 1984م.

References

1) Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Shaybānī, Jāmiʿ al-uṣūl fī aḥādīth al-Rasūl, taḥqīq: ʿAbd al-Qādir al-Arnaʾūṭ, wa-Bashīr ʿUyūn, Maktabat al-Ḥalawānī, wa-Maṭbaʿat al-Mallāḥ, Maktabat Dār al-Bayān, al-Qāhirah, 1969, (in Arabic).
2) Ibn al-Aʿrābī, Aḥmad ibn Muḥammad, Muʿjam Ibn al-Aʿrābī, taḥqīq: ʿAbd al-Muḥsin ibn Ibrāhīm al-Ḥusaynī, Dār Ibn al-Jawzī, al-Saʿūdīyah, 1997, (in Arabic).
3) al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, Silsilat al-aḥādīth al-ḍaʿīfah, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt. 1420, (in Arabic).
4) al-Anṣārī, Zakarīyā ibn Muḥammad, Fatḥ al-Bāqī bi-sharḥ Alfīyat al-ʿIrāqī, tḥqyq: ʿAbd al-Laṭīf Hamīm, wmāhr al-Faḥl, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2002, (in Arabic).
5) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl, al-adab al-mufrad, tḥqyq: Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, Bayrūt, 1989, (in Arabic).
6) al-Bazzāz, Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAmr, Musnad al-Bazzār: al-manshūr Bāsim al-Baḥr al-zakhkhār, taḥqīq: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, wa-ʿĀdil ibn Saʿd, Ṣabrī, wa-ʿAbd al-Khāliq al-Shāfiʿī, Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam, al-Madīnah al-Munawwarah, (bada'at 1988m, wa-intahat 2009M.(
7) albusty, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad, al-thiqāt, Wizārat al-Maʿārif lil-ḥukūmah al-ʿĀlīyah al-Hindīyah, Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Ābād, 1973, (in Arabic).
8) Ibn bshrān, ʿAbd al-Malik ibn Muḥammad, al-Amālī, Dār al-waṭan, al-Riyāḍ, 1997, (in Arabic).
9) al-Abnāsī, Ibrāhīm ibn Mūsá, al-Shadhā al-fayyāḥ min ʿulūm Ibn al-Ṣalāḥ, taḥqīq: Ṣalāḥ Fatḥī Halal, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1998, (in Arabic).
10) al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, al-sunan al-Kubrá, taḥqīq: Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2003, (in Arabic).
11) al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, al-Ādāb, tḥqyq: Abū ʿAbd Allāh al-Saʿīd, Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, Bayrūt, 1988, (in Arabic).
12) al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, al-Jāmiʿ li-shuʿab al-īmān, taḥqīq: ʿAbd al-ʿAlī ʿAbd al-Ḥamīd Ḥāmid, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 2003, (in Arabic).
13) al-Tabrīzī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Khaṭīb, Mishkāt al-Maṣābīḥ, taḥqīq: Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1985, (in Arabic).
14) Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm, Majmūʿ al-Fatāwá, Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, al-Madīnah al-Munawwarah, 1995, (in Arabic).

15) Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Shaybānī, al-nihāyah fī Gharīb al-ḥadīth wa-al-athar, taḥqīq: Ṭāhir Aḥmad alzāwá, wa-Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, al-Maktabah al-ʿIlmīyah-Bayrūt, 1979, (in Arabic).

16) al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsá, Sunan al-Tirmidhī, taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1998, (in Arabic).

17) al-Judayʿ, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf, taḥrīr ʿulūm al-ḥadīth, Mu'assasat al-Rayyān, Bayrūt, 2003 , (in Arabic).

18) al-Jazā'irī, Ṭāhir ibn Ṣāliḥ, tawjīh al-naẓar ilá uṣūl al-athar, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, D. t.

19) al-Ḥākim, Abū ʿAbd Allāh al-Ḥākim Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Nīsābūrī. al-Mustadrak ʿalá al-ṣaḥīḥayn, taḥqīq: Muṣṭafá ʿAbd-al-Qādir, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1990, (in Arabic).

20) Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān al-Tamīmī, Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb Ibn Balabān, tḥqyq: Shuʿayb al-Arna'ūṭ, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1993, (in Arabic).

21) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, natā'ij al-afkār fī takhrīj aḥādīth al-Adhkār, taḥqīq: Ḥamdī ʿAbd al-Majīd al-Salafī, Dār Ibn Kathīr, Dimashq, 2008 , (in Arabic).

22) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, al-Nukat ʿalá Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ, taḥqīq: Rabīʿ ibn Hādī al-Madkhalī, al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1984, (in Arabic).

23) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Inbā' alghmr b'bnā' al-ʿumr, taḥqīq: Ḥasan Ḥabashī, al-Majlis al-Aʿlá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, Lajnat Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, Miṣr, 1969 M

24) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1379, (in Arabic).

25) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad, al-Musnad, tḥqyq: Shuʿayb al-Arna'ūṭ, wa-ʿĀdil Murshid, wa-ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 2001, (in Arabic).

26) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad al-Shaybānī, Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir, Dār al-ḥadīth, al-Qāhirah, 1995, (in Arabic).

27) al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī, Tārīkh Baghdād, taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 2002, (in Arabic).

28) Ibn Khuzaymah, Muḥammad ibn Isḥāq, Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah, tḥqyq: Muḥammad Muṣṭafá al-Aʿẓamī, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, N. D, (in Arabic).

29) alddāraquṭnī, ʿAlī ibn ʿUmar, Sunan alddāraquṭnī, tḥqyq: Shuʿayb al-Arna'ūṭ, wa-Ḥasan ʿAbd al-Munʿim Shalabī, wa-ʿAbd al-Laṭīf Ḥirz Allāh, wa-Aḥmad Barhūm, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 2004, (in Arabic).

30) Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʿath, Sunan Abī Dāwūd, tḥqyq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā, N. D, (in Arabic)

31) Ibn Abī al-Dunyā, Abū Bakr, al-Ikhwān, tḥqyq: Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1988, (in Arabic).

32) al-Dihlawī, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Sayf al-Dīn, muqaddimah fī uṣūl al-ḥadīth, taḥqīq: Salmān al-Ḥusaynī al-Nadwī, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, Bayrūt, 1986, (in Arabic).

33) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, Tadhkirat al-ḥuffāẓ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah Bayrūt, 1998, (in Arabic).

34) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, Tārīkh al-Islām wawafyāt al-mashāhīr wāl'ʿlām, taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 2003 , (in Arabic).

35) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, Siyar Aʿlām al-nubalā', Dār al-ḥadīth, al-Qāhirah, 2006, (in Arabic).

36) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, mīzān al-iʿtidāl, taḥqīq: ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Dār al-Maʿrifah lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr, Bayrūt, 1963, (in Arabic).

37) Ibn Rashīd, Muḥammad ibn ʿUmar, al-sunan al'byn wa-al-mawrid al-amʿan, taḥqīq: Ṣalāḥ ibn Sālim al-Miṣrātī, Maktabat al-Ghurabā' al-Atharīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1417, (in Arabic).

38) al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad, al-Aʿlām, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, 2002 , (in Arabic).

39) al-Zahrānī, Muḥammad ibn Maṭar, Dār al-Khuḍarī, al-Madīnah al-Munawwarah, 1419, (in Arabic).

40) al-Subkī, ʿAbd al-Wahhāb ibn ʿAlī, Ṭabaqāt al-Shāfiʿīyah al-Kubrá, ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh, al-Qāhirah, 1383, (in Arabic).

41) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān, al-Ajwibah al-marḍīyah, (t: 902 H), tḥqyq: Muḥammad Isḥāq, Dār al-Rāyah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 1418, (in Arabic).

42) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān, alqawlu albadīʿu fī al-ṣalāh ʿalá al-Ḥabīb al-Shafīʿ, taḥqīq: Muḥammad ʿAwwāmah, Mu'assasat al-Rayyān al-Rayyān lil-Turāth, Bayrūt, 2002, (in Arabic).

43) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān, Fatḥ al-Mughīth sharḥ Alfīyat al-ḥadīth, taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad ʿUthmān, al-Maktabah al-Salafīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1986, (in Arabic).

44) al-Sulamī, al-Ḥusayn ibn al-Ḥasan ibn Ḥarb, al-Barr wa-al-ṣilah taḥqīq: Muḥammad Saʿīd Bukhārī, Dār al-waṭan, al-Riyāḍ, 1419, (in Arabic).

45) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Baḥr alladhī zakhara fī sharḥ Alfīyat al-athar, ṭḥqyq: Anīs ibn Aḥmad al-Indūnīsī, Maktabat al-Ghurabā' al-Atharīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 2010, (in Arabic).

46) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr fī aḥādīth al-Bashīr al-Nadhīr, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2004, (in Arabic).

47) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Durr al-manthūr fī al-tafsīr al-ma'thūr, Dār al-Fikr, Bayrūt, 2011, (in Arabic).

48) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Tadrīb al-Rāwī, taḥqīq: ʿAbd al-Wahhāb ʿAbd al-Laṭīf, al-Maktabah al-ʿIlmīyah llnmnkāny, al-Madīnah al-Munawwarah, 1379, (in Arabic).

49) Ibn Shāhīn, ʿUmar ibn Aḥmad, al-Targhīb fī faḍā'il al-Aʿmāl, taḥqīq: Muḥammad Ḥasan, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2004, (in Arabic).

50) Abū Shuhbah, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Wasīṭ fī ʿulūm wa-muṣṭalaḥ al-ḥadīth, ʿĀlam al-Maʿrifah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, Jiddah, 1403, (in Arabic).

51) Ibn Abī Shaybah, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, Muṣannaf Ibn Abī Shaybah, taḥqīq: Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1409, (in Arabic).

52) Abū al-Shaykh al-Aṣbahānī, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, al-amthāl fī al-ḥadīth al-Nabawī, ṭḥqyq: ʿAbd al-ʿAlī ʿAbd al-Ḥamīd Ḥāmid, al-Dār al-Salafīyah, Būmbāy, 1987, (in Arabic).

53) Ibn al-Ṣalāḥ, ʿUthmān ibn ʿAbd al-Raḥmān, muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ, taḥqīq: Nūr al-Dīn ʿItr, Dār al-Fikr, Dimashq, 1986, (in Arabic).

54) al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad, al-Muʿjam al-Awsaṭ, taḥqīq: Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh, wa-ʿAbd al-Muḥsin ibn Ibrāhīm al-Ḥusaynī, Dār al-Ḥaramayn, al-Qāhirah, 1995, (in Arabic).

55) al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad, al-Muʿjam al-kabīr, taḥqīq: Ḥamdī ibn ʿAbd al-Majīd al-Salafī, Maktabat Ibn Taymīyah, al-Qāhirah, 1994, (in Arabic).

56) al-Ṭaḥḥān, Maḥmūd ibn Aḥmad, Taysīr muṣṭalaḥ al-ḥadīth, Maṭbaʿat al-Madīnah, al-Riyāḍ, 1396, (in Arabic).

57) ʿItr, Nūr al-Dīn, Manhaj al-naqd fī ʿulūm al-ḥadīth, Dār al-Fikr, Dimashq, 1399, (in Arabic).

58) Ibn ʿAdī, ʿAbd Allāh ibn ʿAdī al-Jurjānī, al-kāmil fī ḍuʿafā' al-rijāl, taḥqīq: ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, wa-ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, wa-ʿAbd al-Fattāḥ Abū sanat, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997, (in Arabic).

59) Ibn al-ʿArabī, Ibn al-ʿArabī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, ʿĀriḍah al-Aḥwadhī bi-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Tirmidhī, taḥqīq: Jamāl Marʿashlī, Dār al-Kutub alʿlmyt-Bayrūt, 1997, (in Arabic).

60) al-ʿAjlūnī, Ismāʿīl ibn Muḥammad, Kashf al-khafāʾ, tḥqyq: ʿAbd al-Ḥamīd ibn Aḥmad Hindāwī, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 2000, (in Arabic).

61) Ibn ʿAsākir, ʿAlī ibn al-Ḥasan, Muʿjam al-shuyūkh, taḥqīq: Wafāʾ Taqī al-Dīn, Dār al-Bashāʾir, Dimashq, 2000, (in Arabic).

62) al-ʿIrāqī, ʿAbd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn, al-Tabṣirah wa-al-tadhkirah sharḥ Alfīyat al-ʿIrāqī, al-Maṭbaʿah al-Jadīdah, Fās, 1354, (in Arabic).

63) al-ʿAlāʾī, Khalīl ibn Kaykaldī, al-naqd al-ṣaḥīḥ li-mā uʿturiḍa min aḥādīth al-Maṣābīḥ, taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad Aḥmad al-Qashqarī, al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1985, (in Arabic).

64) al-ʿAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad, ʿUmdat al-Qārī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 2010, (in Arabic).

65) Ibn Fahd, Muḥammad ibn Muḥammad al-Hāshimī, Laḥẓ al-alḥāẓ bi-dhayl Ṭabaqāt al-ḥuffāẓ, waḍʿ ḥawāshīhi: Zakarīyā ʿUmayrāt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998, (in Arabic).

66) al-Qāsimī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Saʿīd, Qawāʿid al-taḥdīth min Funūn muṣṭalaḥ al-ḥadīth, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D, (in Arabic)

67) al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn, Qawāʿid al-taḥdīth fī Funūn muṣṭalaḥ al-ḥadīth, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001, (in Arabic).

68) al-Quḍāʿī, Muḥammad ibn Salāmah, Musnad al-Shihāb, taḥqīq: Ḥamdī ibn ʿAbd al-Majīd al-Salafī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1986, (in Arabic).

69) lstrnj, Kay, buldān al-khilāfah al-Sharqīyah, tarjamat: Bashīr Fransīs, Kūrkīs ʿAwwād, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1985, (in Arabic).

70) al-Laknawī, Muḥammad Muḥammad ʿAbd al-Ḥayy, al-Rafʾ wa-al-takmīl fī al-jarḥ wa-al-taʿdīl, Maktab al-Maṭbūʿāt al-Islāmīyah, Ḥalab, 1407, (in Arabic).

71) Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd, Sunan Ibn Mājah, taḥqīq: Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, N. D, (in Arabic).

72) almarwazī, Muḥammad ibn Naṣr, Taʿẓīm qadr al-ṣalāh, tḥqyq: ʿAbd al-Raḥmān ʿAbd al-Jabbār al-Furaywāʾī, Maktabat al-Dār, al-Madīnah al-Munawwarah, 1406, (in Arabic).

73) Abū al-Maʿālī, Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn Isḥāq, kashfu almnāhiji wālttanāqīḥi fī takhryiji aḥādīthi almaṣābīḥi, dirāsah wa-taḥqīq: muḥmmad isḥāq muḥammad ibrāhīm, al-Dār al-ʿArabīyah lil-Mawsūʿāt, Bayrūt, 2004, N. D, (in Arabic).

74) Ibn Muʿīn, Yaḥyá ibn Muʿīn ibn ʿAwn, Tārīkh Ibn mʿyn-riwāyah al-Dūrī, taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, Makkah al-Mukarramah, 1979, (in Arabic).

75) Ibn al-Mulaqqin, ʿUmar ibn ʿAlī, Tuḥfat al-muḥtāj ilá adillat al-Minhāj, taḥqīq: ʿAbd Allāh ibn Saʿāf al-Laḥyānī, Dār Ḥirā', Makkah al-Mukarramah, 1406, (in Arabic).

76) .(76Ibn al-Mulaqqin, ʿUmar ibn ʿAlī, al-Muʿīn ʿalá tafahhum al-arbaʿīn, dirāsah wa-taḥqīq: Daghash ibn Shabīb al-ʿAjamī, Maktabat ahl al-athar lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Kuwayt, 2012, (in Arabic).

77) Ibn al-Mulaqqin, ʿumar ibn ʿAlī, al-Badr al-munīr, taḥqīq: majmūʿah bāḥithīn, Dār al-Hijrah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, 2004, (in Arabic).

78) Ibn al-Mulaqqin, ʿmru ibn ʿAlī, al-Tawḍīḥ li-sharḥ al-Jāmiʿ al-ṣaḥīḥ, Dār al-Falāḥ, Dār al-Nawādir, Dimashq, 2008, (in Arabic).

79) al-Munāwī, ʿAbd al-Ra'ūf ibn ʿAlī, al-Taysīr bi-sharḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr, Maktabat al-Imām al-Shāfiʿī, al-Riyāḍ, 1988, (in Arabic).

80) al-Mundhirī, ʿAbd al-ʿAẓīm ibn ʿAbd al-Qawī, al-Targhīb wa-al-tarhīb, taḥqīq: Ibrāhīm Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1417, (in Arabic).

81) Ibn Nujaym, Zayn al-Dīn ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad, al-Baḥr al-rā'iq sharḥ Kanz al-daqā'iq, Dār al-Kitāb al-Islāmī, al-Qāhirah, 2000, (in Arabic).

82) al-nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʿayb, al-sunan al-Kubrá, tḥqyq: Ḥasan ʿAbd al-Munʿim Shalabī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, Ṭ1, 2001, (in Arabic).

83) al-nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʿayb, ʿamal al-yawm wa-al-laylah, taḥqīq: Fārūq Ḥamādah, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1406, (in Arabic).

84) abū nuʿaymin, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh, Ḥilyat al-awliyā', Dār al-Saʿādah, al-Qāhirah, 1974, (in Arabic).

85) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Ījāz fī sharḥ Sunan Abī Dāwūd, tḥqyq: Mashhūr ibn Ḥasan, al-Dār al-Atharīyah, ʿAmmān, 2007, (in Arabic)

86) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Tanqīḥ fī sharḥ al-Wasīṭ, taḥqīq: Aḥmad Maḥmūd Ibrāhīm, Dār al-Salām, al-Qāhirah, 1997, (in Arabic).

87) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Majmūʿ sharḥ al-Muhadhdhab (maʿa Takmilat al-Subkī wālmṭyʿy), Dār al-Fikr. 1996, (in Arabic).

88) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 1392, (in Arabic).

89) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, Khulāṣat al-aḥkām, tḥqyq: Ḥusayn Ismāʿīl al-Jamal, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1997, (in Arabic).

90) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, Riyāḍ al-ṣāliḥīn, taḥqīq: Shuʿayb al-Arna'ūṭ, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1998, (in Arabic).

91) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Adhkār, tḥqyq: ʿAbd al-Qādir al-Arna'ūṭ, Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, Bayrūt, 1994, (in Arabic).

92) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Taqrīb wa-al-taysīr li-maʿrifat Sunan al-Bashīr al-Nadhīr fī uṣūl al-ḥadīth, taḥqīq: Muḥammad ʿUthmān al-Khisht, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1985, (in Arabic).

93) al-Haytamī, Aḥmad ibn Muḥammad, al-Fatāwá al-Ḥadīthīyah, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D, (in Arabic).

94) al-Haytamī, Aḥmad ibn Muḥammad, al-Fatḥ al-mubīn bi-sharḥ al-arbaʿīn, Dār al-Minhāj, Jiddah, 2008, (in Arabic).

95) al-Haythamī, ʿAlī ibn Abī Bakr, Majmaʿ al-zawā'id wa-manbaʿ al-Fawā'id, taḥqīq: Ḥusām al-Dīn al-Qudsī, Maktabat al-Qudsī, al-Qāhirah, 1994, (in Arabic).

96) Abū Yaʿlá, Aḥmad ibn ʿAlī ibn almthuná, Musnad Abī Yaʿlá, taḥqīq: Ḥusayn Salīm Asad, Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, Dimashq, 1984, (in Arabic).